www.daralthaqafa.com

التطبيقات القضائية العملية

الدعاوى المدنية - الدعاوى الجزائية
الدعاوى التنفيذية - صيغ لوائح الدعاوى
صيغ انذارات عدلية - صيغ طلبات قضائية
أسئلة وأجوبة تدريبية - أهم مواعيد التقادم

وفقاً لأحدث التشريعات واجتهادات محكمة التمييز

المحامي الدكتور
نصر "محمد سعيد" البلعاوي
كلية القانون - جامعة جدارا

محكّم علمياً

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

التطبيقات القضائية العملية

الدعـــاوى المدنيـــة - الدعـــاوى الجزائيـــة
الدعـــاوى التنفيذيـــة - صيـغ لوائـــح الدعـــاوى
صيـــغ انـــذارات عدليـــة - صيـغ طلبـــات قضائيـــة
أسئلـــة وأجوبة تدريبيـــة - أهـــم مواعيـــد التقـادم
وفقاً لأحدث التشريعات واجتهادات محكمة التمييز

www.daralthaqafa.com

347, 56505

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/5/2632)

المؤلف: نصر محمد سعيد البلعاوي

الكتاب: التطبيقات القضائية العملية

الواصفات: المحاكم - النظام القضائي - محاكم التمييز - الإجراءات المدنية - القانون

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-219-5

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

التطبيقات القضائية العملية

الدعـــاوى المدنيـــة - الدعـــاوى الجزائيـــة
الدعـــاوى التنفيذيـــة - صيـــغ لوائـــح الدعـــاوى
صيـــغ انـــذارات عدليـــة - صيـــغ طلبـــات قضائيـــة
أسئلـــة وأجوبة تدريبيـــة - أهـــم مواعيـــد التقـــادم

وفقاً لأحدث التشريعات واجتهادات محكمة التمييز

المحامي الدكتور
نصر "محمد سعيد" البلعاوي
كليـــة القانـــون - جامعـــة جـــدارا

محكّـم علميـاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024 م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الإهــداء

إلى من فارقني بجسده ولم يمهله القدر إكمال المشوار معي

ولكن روحه ترفرف في سماء حياتي

أخي وشقيقي المرحوم

كمال "محمد سعيد" البلعاوي

غادرتني يا أخي ولم أنتهِ من أحاديثي معك، فكل أشجاني غابت إلا اشتياقي إليك

ما زلت يا أخي أرى الود في عينيك رغم المسافات وحنيني إليك

ربي إني استودعتك أخ روحي فاحفظه لي أينما كان وكيفما كان

ربي إني رجوتك أن تجعل أخي أبا شادي من الساكنين جنتك

وأن ترحم قلبي وتجبر كسره

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تُعدّ، وتوفيقك ليّ أن مننت عليّ بإتمام هذا الكتاب الذي أسأل الله أن يجعله علمًا نافعًا، فعليك ربي توكلت، وبك آمنت، فإنني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الصرح الشامخ جامعة جدارا وإلى عميد كلية القانون الأستاذ الدكتور علي جبار صالح وزملائي أعضاء هيئة التدريس على سعيهم الدؤوب في تقديم النصح والمشورة كلما كنت أحتاجها في خدمة العلم وأهله.

كما وأتوجه إلى جميع الزميلات والزملاء القضاة والمحامين والقانونيين، وأخص بالشكر المحامي الأستاذ يزن العزام والمحامية الأستاذة فرات الصياحين الذين وقفوا معي وقفةً مشرفةً، وحاولوا تذليل الصعوبات التي واجهتها من أجل إتمام هذا الجهد بإسداء معروف أو بتقديم خدمة مهما كانت أو بدعاء لي في ظهر الغيب، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

وختامًا آمل من الله أن أكون قد وفقت في إعداد هذا الكتاب بالطريقة التي تنفع الطلبة والباحثين القانونيين وأن أنال رضا الله عز وجل.

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 13

الفصل التمهيدي

دراسة لأنواع المحاكم في القانون الأردني

المبحث الأول: المحاكم النظامية 20
المطلب الأول: محاكم الدرجة الأولى 21
الفرع الأول: محكمة الصلح 21
الفرع الثاني: محكمة البداية بصفتها البدائية 23
المطلب الثاني: محاكم الدرجة الثانية 27
الفرع الأول: محكمة البداية بصفتها الاستئنافية 27
الفرع الثاني: محكمة الاستئناف 28
المطلب الثالث: محكمة التمييز 29
المبحث الثاني: المحاكم الدينية 32
المطلب الأول: المحاكم الشرعية 32
الفرع الأول: المحاكم الابتدائية الشرعية 33
الفرع الثاني: محاكم الاستئناف الشرعية 34
الفرع الثالث: المحكمة العليا الشرعية 35
المطلب الثاني: مجالس الطوائف الدينية 36
المبحث الثالث: المحاكم الخاصة 39
المطلب الأول: محكمة أمن الدولة 39
المطلب الثاني: محكمة الأحداث 41
المطلب الثالث: المحاكم العمالية 41
المطلب الرابع: محكمة البداية الضريبية 43
المطلب الخامس: محكمة الجنايات الكبرى 44

www.daralthaqafa.com

الفصل الأول

التطبيقات العملية في الدعاوى المدنية

المبحث الأول: التعريف بالدعوى المدنية 50
المبحث الثاني: قيد الدعوى المدنية..... 57
المطلب الأول: إجراءات قيد الدعوى المدنية..... 57
الفرع الأول: إجراءات تسجيل الدعوى الحقوقيـة لـدى محكمـة الصـلح وقيدها..... 57
الفرع الثاني: إجراءات تسجيل الدعوى المدنيـة لـدى محكمـة البدايـة وقيدها..... 66
المطلب الثاني: البيانات اللازم توافرها في لائحة الدعوى وأثر خلوها منها. 76
الفرع الأول: مشتملات لائحة الدعوى وأهميتها..... 77
الفرع الثاني: أثر خلو لائحة الدعوى من مشتملاتها..... 81
المطلب الثالث: نماذج على بعض الدعاوى الحقوقية..... 98
الفرع الأول: نموذج على دعوى مطالبة بحقوق عمالية (عقد عمل محـدد المدة)..... 98
الفرع الثاني: نموذج على دعوى مطالبة ببدل أضرار مادية وعطل وضـرر ونقصان قيمة مركبة (تأمين)..... 100
الفرع الثالث: نموذج على دعوى عمالية (عقد عمل غير محدد المدة) 103
الفرع الرابع: نموذج على دعوى فسخ عقد إيجار..... 105
الفرع الخامس: نموذج على دعوى إخلاء مأجور..... 108
الفرع السادس: نموذج على طلب إخلاء مأجور لانتهاء مدة الإيجار..... 110
الفرع السابع: نموذج على دعوى مطالبة مالية..... 112
المبحث الثالث: نماذج على بعض الطلبات والإنذارات في الدعاوى الحقوقية.... 115
المطلب الأول: نماذج على الطلبات المقدّمة في الدعاوى الحقوقية..... 115
الفرع الأول: طلب ردّ الدعوى لعلّة مرور الزمان المانع من سماع الدعوى 115
الفرع الثاني: طلب ردّ الدعوى لعلّة وجود شرط تحكيم..... 117
الفرع الثالث: طلب ردّ الدعوى لعلّة بطلان التبليغات..... 119

www.daralthaqafa.com

الفرع الرابـع: طلـب إحالـة الـدعوى إلـى المحكمـة المختصـة لعـدم الاختصاص المكاني للمحكمة الناظرة للدعوى 121
الفرع الخامس: طلب ردّ الدعوى لسبق الفصل فيها 123
الفرع السادس: طلب إدخال مدعى عليه في دعوى 125
الفرع السابع: طلب تصوير ملف دعوى 128
الفرع الثامن: طلب تجديد دعوى مسقطة 128
المطلب الثاني: نماذج على الإنذارات المقدّمة في الدعاوى الحقوقية 129
الفرع الأول: إنذار موجّه من المؤجر إلى المستأجر بدفع أجور مستحقة. 129
الفرع الثاني: إنذار موجّه من المؤجر إلى المسـتأجر بعـدم رغبتـه فـي تجديد العقد 131
الفرع الثالث: إنذار موجّه من الدائن إلى المدين بضرورة تنفيذ التزامه .. 133
الفرع الرابع: إنذار موجّه من المؤجر إلـى المسـتأجر بضـرورة إخـلاء المأجور لانتهاء مدة العقد 135
المبحث الرابع: الآثار المترتبة على صدور الحكم في الدعوى 137
المطلب الأول: الطعن عن طريق الاعتراض 137
المطلب الثاني: تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى 142
الفرع الأول: التنفيذ الطوعي للالتزام (الحكم القضائي) 142
الفرع الثاني: التنفيذ عن طريق دائرة التنفيذ 143

الفصل الثاني

التطبيقات العملية في الدعاوى الجزائية

المبحث الأول: التعريف بالدعوى الجزائية 153
المبحث الثاني: أطراف الدعوى الجزائية 154
المبحث الثالث: صاحب الحقّ في تحريك الدعوى الجزائية 158
المبحث الرابع: المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية 161
المطلب الأول: التحقيق الابتدائي 161
المطلب الثاني: الإحالة 163
المطلب الثالث: المحاكمة 164

www.daralthaqafa.com

المبحث الخامس: نماذج على بعض الشكاوى الجزائية 168
المطلب الأول: نماذج على بعض الدعاوى الجزائية..... 168
الفرع الأول: نموذج على شكوى احتيال..... 168
الفرع الثاني: نموذج على شكوى شيك دون رصيد..... 171
الفرع الثالث: نموذج على شكوى إساءة أمانة..... 174
الفرع الرابع: نموذج على شكوى إساءة أمانة مشددة 176
الفرع الخامس: نموذج على شكوى ذم وقدح مع ادعاء بالحقّ الشخصي.. 179
الفرع السادس: نموذج على شكوى افتراء..... 181
الفرع السابع: نموذج على شكوى التهديد والابتزاز..... 184
المطلب الثاني: نماذج على بعض الطلبات المقدّمة في الدعاوى الجزائية 186
الفرع الأول: طلب استبدال الحبس بغرامة 186
الفرع الثاني: طلب إعادة مضبوطات..... 187
الفرع الثالث: طلب تخلية سبيل بالكفالة 188
الفرع الرابع: لائحة استئناف حكم جزائي..... 189
الفرع الخامس: أسئلة وأجوبة تدريبية..... 190
الفرع السادس: أهم مواعيد التقادم حسبما ورد في التشريعات الأردنية . 203

الملاحق

الملحق الأول: قانون تشكيل المحاكم النظامية..... 211
الملحق الثاني: قانون محاكم الصلح 222
الملحق الثالث: نظام الرسوم وطوابع المرافعة وتعديلاته..... 232
الملحق الرابع: لائحة آداب مهنة المحاماة وقواعد السلوك للمحامين النظاميين 236

المراجع..... 251

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يُعدّ هذا الكتاب مرجعًا قانونيًا لإجراءات التقاضي في الدعاوى المدنية والجزائية، وذلك من خلال شرح مفصل لطريقة إجراءات التقاضي وقيد الدعاوى، بحسب اختصاصاتها من محاكم الدرجة الأولى ذات الولاية المحدودة، ويتحدد اختصاصها بموجب أحكام قانون محاكم الصلح وقانون تشكيل المحاكم النظامية، كون أن كل ما يخرج من اختصاص محكمة الصلح يكون داخلاً في اختصاص محكمة البداية باعتبارها صاحبة الولاية العامة.

وفيما يتعلق باختصاص محكمة البداية، فتعدّ محكمة البداية الطبقة الثانية من طبقات محاكم الدرجة الأولى، وهي المحكمة ذات الولاية العامة، بحيث كل ما لا يدخل في اختصاص محكمة الصلح يكون داخلاً في اختصاص محكمة البداية باستثناء ما قُيّد بنصّ خاص؛ مثل الجرائم التي تختص بها محكمة الجنايات اختصاصاً نوعياً.

أما محكمة الاستئناف فتعدّ من محاكم الدرجة الثانية، وتقضي القاعدة العامة بأنه لا تُرفع أمام محاكم الدرجة الثانية دعاوى مبتدئة؛ أي أنه حتى ينعقد الاختصاص لمحاكم الدرجة الثانية يجب أن تكون محاكم الدرجة الأولى قد أصدرت حكماً في الدعوى، وتعتبر محكمة البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمة الاستئناف من محاكم الدرجة الثانية والمختصة بالنظر في الطعون بالأحكام الصادرة عن محكمة الصلح وبعض الطعون الأخرى.

وبالرجوع إلى قانون تشكيل المحاكم النظامية، يتضح أن المشرّع الأردني جاء بتنظيم لمحكمة الاستئناف، حيث نصّ على أنه تُشكّل محاكم استئناف في كل من عمان ومعان وإربد، ويُعيّن لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسب ما تدعو إليه الحاجة، ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في أي مكان ضمن منطقة الصلاحية المكانية لها بموافقة وزير العدل، وفيما يتعلق بتشكيل محكمة الاستئناف، فقد جاء في قانون تشكيل المحاكم النظامية أن محكمة الاستئناف تنعقد من ثلاثة قضاة على الأقل للنظر في الطعون الموجهة إلى الأحكام الصادرة في القضايا الجزائية والحقوقية المستأنفة إليها، وتصدر قراراتها وأحكامها بالإجماع أو بالأكثرية.

www.daralthaqafa.com

وتُعدّ محكمة التمييز محكمة قانون كقاعدة عامة؛ أي أن عملها ينحصر في الإشراف والرقابة على حسن تطبيق القوانين والأنظمة، وبالتالي فإن التمييز لا يُعدّ درجة من درجات التقاضي، وفيما يتعلق بتشكيل محكمة التمييز، فبحسب ما جاء في قانون تشكيل المحاكم النظامية، فإن محكمة التمييز تُشكّل في عمان وتؤلف من رئيس المجلس القضائي ورئيساً لها وعدد من القضاة بقدر الحاجة، وتنعقد من خمسة قضاة على الأقل في هيئتها العادية يرأسها القاضي الأقدم، وفي حالة إصرار محكمة الدرجة الأولى على قرارها المنقوض، أو كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة أو رأت إحدى هيئاتها الرجوع عن مبدأ مقرر في حكم سابق، فتنعقد هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة، وتنعقد محكمة التمييز من ثلاثة قضاة عند النظر في الطعون الموجهة إلى الأحكام الصلحية، وإذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئتها العامة، فيرأسها القاضي الأقدم.

وتناول هذا الكتاب أيضاً التنظيم القضائي للمحاكم الدينية ومجلس الطوائف الأخرى في قانون تشكيل المحاكم الشرعية، من المحاكم الابتدائية الشرعية، ومحاكم الاستئناف الشرعية، والمحكمة العليا الشرعية، واختصاصاتها وطرق تشكيلها.

كما تطرق للحديث عن المحاكم الخاصة، والتي لها ثلاثة أنواع، تتنوع حسب طبيعة القضايا التي تنظرها كل محكمة ويدخل ذلك في تشكيلها؛ كمحكمة أمن الدولة التي تختص بالنظر بجرائم معينة حصراً بالقانون، وتُشكّل من ثلاثة قضاة عسكريين، وفي أحوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة يحقّ لرئيس الوزراء وبناءً على تنسيب وزير العدل أن يكون من ضمنها قضاة مدنيين.

أما بالنسبة لمحكمة الأحداث، فمما لاشكّ فيه أن المشرّع الأردني يهدف إلى تحقيق التوازن في كافة الجوانب التشريعية، ونظراً إلى أن الأحداث لم يبلغوا سن الثامنة عشرة؛ أي أنهم ناقصو أهلية ويحتاجون إلى عناية أكبر من باقي أفراد المجتمع، فقد ذهب المشرّع الأردني ونظّم اختصاصات محكمة الأحداث، ونظّم مسألة حقوق الأحداث ابتداءً بتعريف الحدث وانتهاءً بتحديد العقوبة التي يُعاقب بها.

www.daralthaqafa.com

وفيما يتعلق بالمحاكم العمالية، فقد أوجد المشرّع الأردني تنظيماً خاصاً لهذه المسألة، بحيث جاء بما يلي: "أ. إذا لم يتمكّن مجلس التوفيق من إنهاء النزاع العمّالي الجماعي، فيترتب على الوزير إحالته إلى محكمة عمالية يتم تشكيلها من ثلاثة قضاة نظاميين ينتدبهم المجلس القضائي لهذه الغاية بناءً على طلب الوزير، ويرأسها أعلاهم في الدرجة، ويجوز انعقادها بحضور اثنين من أعضائها، وفي حالة اختلافهما في الرأي يُدعى القاضي الثالث للاشتراك في نظر القضية وإصدار القرار فيها". وفيما يتعلق بالإجراءات المتبعة في المحكمة العمّالية، فلم يشترط المشرّع أن تلتزم المحكمة بالإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية، بل ترك الأمر للمحكمة بتطبيق الإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة.

بالإضافة إلى ذلك محاكم البداية الضريبية، التي تختص بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل مهما كانت قيمتها، وبغض النظر عن طبيعتها جزائية كانت أم مدنية، وتؤلف محكمة البداية الضريبية من رئيس وعدد من القضاة يعيّنهم المجلس القضائي، وتنعقد محكمة البداية الضريبية من قاضٍ منفرد، وتعقد محكمة البداية الضريبية جلساتها في مدينة عمان أو في أي مكان آخر تحدده داخل المملكة.

وأخيراً محاكم الجنايات الكبرى، التي تختص بنظر قضايا جرائم القتل وجرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي أو الشروع في أي من هذه الجرائم، وتكون على شكل هيئات ثلاثية برئاسة قاضٍ لا تقل درجته عن الثانية، وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن ثالثة، وتتولى أعمال النيابة العامة لديها هيئة خاصة تتألف من نائب عام ومساعدين له ومدعيّن عاميّن حسب الحاجة، ويخضع القضاة فيها وأعضاء النيابة العامة لديها للأحكام والأوضاع القانونية التي تنطبق على القضاة النظاميين، وفيما يتعلق بمكان انعقاد محكمة الجنايات الكبرى، فهي تنعقد في عمان أو في أي مكان آخر في المملكة يحدده رئيس المحكمة، وتطبق المحكمة في إجراءاتها الإجراءات المنصوص عليها في المحاكم النظامية، وغالباً ما تكون الإجراءات المتبعة في قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ولابد لنا من الإشارة إلى ماهية الدعوى المدنية، فلما كفل المشرع الأردني في أحكام الدستور الحق في الالتجاء للقضاء لحسم النزاعات قام بإيجاد قواعد قانونية

www.daralthaqafa.com

تنظم هذا الالتجاء حيث كرس هذه النصوص فيما يعرف بقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون صول المحاكمات الجزائية، ويمكن تعريف الدعوى المدنية بأنها "الوسيلة القانونية التي يلجأ لها الشخص لممارسة حقه في الالتجاء للقضاء إما للمطالبة بحقه أو لدفع مطالبة في حقه في حدود أحكام القانون".[1]

وسيتم من خلال هذا الكتاب عرض نماذج لوائح دعاوى مدنية وجزائية وإنذارات عدلية وطلبات واستدعاءات، وسيتضمن هذا الكتاب ثلاثة فصول؛ فصل تمهيدي يتضمن دراسة لأنواع المحاكم في القانون الأردني، والفصل الأول التطبيقات العملية في الدعاوى المدنية، والفصل الثاني التطبيقات في الدعاوي الجزائية.

(1) بن هاشم، سارة، الدعوى المدنية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2020، ص9.